

عقد اجتماعاً مع «تحضيرية» الحوار وأدان محاولة اغتيال ياسين سعيد نعمان :

رئيس الجمهورية : مؤتمر الحوار الشامل عنوان حل كافة القضايا والملفات العالقة

■ ماضون بارادة قوية لاستكمال وترجمة المرحلة الثانية من التسوية
■ أمامنا هدف كبير وعنوان واضح للوصول إلى فبراير ٢٠١٤م



يمضي بوتيرة عالية من أجل إنجاز كافة المهام المأولة. وعقب مستشار رئيس الجمهورية الدكتور ياسين سعيد نعمان بالعديد من الملحوظات المضمنة ببرنامج عمل اللجنة وكيفية معالجة الوقت الضائع من الدّة الحديدة لها ببعض المقترنات والتصرورات. كما تحدث معظم أعضاء اللجنة حول الكثير من الآراء والتصرورات والمقترنات الراهنة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة والقرارات المأولة إلى توفير كافة الظروف والأجواء الملائمة للوصول إلى طاولة الحوار الوطني الشامل.

المرحلة الانتقالية والوصول إلى هذا التاريخ الذي سيتمثل محطة تاريخية أخرى في طريق الانطلاق للبنج الجدي صوب المستقبل المأول وقيام الدولة الديمقراطيّة الديموقراطية المترکرة على الحكم الرشيد على قاعدة الحرية والعدالة والمساواة، والجميع أمام هذه المسؤولية الوطنية ويكفيه متعدد تعارض المسير الآمن لخروج اليمن إلى بر الأمان، ولكننا جميعاً نؤمن كفريق عمل واحد بأن العزم سيكون أكبر كلما لمسنا ملهاة ذلك.

وكان رئيس اللجنة الدكتور عبد الرحيم الإرياني قد استعرض جملة من القضايا والموضوعات التي تاقشتها اللجنة والتصورات للعمل في الفترة القريبة من برنامج اللجنة، مؤكداً أن العمل صوب الإنجاز وعنوان واضح للوصول إلى فبراير ٢٠١٤م بعد استكمال وترجمة

عقد الأخ الرئيس عبد الله منصور هادي، رئيس الجمهورية، اجتماعاً مع اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل برئاسة الدكتور عبد الرحيم الإرياني.

ويعود أن رحب الأخ الرئيس بالجميع تحدث بهم قائلاً : «نحن نعرف جميعاً أننا نمر بأوضاع استثنائية وعقدة، وعلينا جميعاً استيعاب ذلك، نحن نرى ونسمع ونقرأ عن تناقضات كبيرة وفي مختلف المجالات».

وأند الرئيس الجمهوري شدة ما يتعرض له مستشار رئيس الجمهورية الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني عضو اللجنة الأستاذ الدكتور ياسين سعيد نعمان من محاولة انتقال ألمة وعمل همجي إجرامي يستهدف زعزعة أمن واستقرار الوطن، تدين كل الأعواف المحلية والإقليمية والدولية والأدلة المسماة.

وأشار الأخ الرئيس إلى أن العمل يمضي في ما يتعلق بالمبادرة الخليجية وبيتها التنفيذية المزمعة لا سيما ترجمة المرحلة الثانية للتسوية السياسية التاريخية في اليمن على أرض الواقع وبدعم وطني وإقليمي ودولي.

وقال : إن الأعواف في اليمن تمثل في مخاوفها وتسوبياتها آمنوجاً يحتذى به، ونحو اليوم بممحطة جديدة تاريخية لليمن الجديد توأك القرون الواحد والعشرين بكل مظاليطه الحضارية والحداثية وكل معانها وصوتها». ونوه الأخ الرئيس بأن عملية التغيير قد مضت إلى الأمام بعجلتها

حث حكومة الوفاق على تحسين الإدارة والمضي في الإصلاحات البنك الدولي يدعو المانحين إلى تقديم دعم جدي وسخي لليمن في مؤتمر الرياض

المدير القطري للبنك الدولي: الهدوة في ميزانية خطة الحكومة ١١,٩ مليارات دولار



على أقل من دولتين في اليوم فيما تزيد نسبة سوء التغذية على ٥٠٪ بين الأطفال من هم دون سن الخامسة، وهي ثاني أعلى نسبة في العالم. موضحاً أن الدعم المتقدمة المالية والفنية الجدي للبنك لإلزامه في الحفاظ على رخص العملية الانتقالية وبيان مكانتها، مشيراً إلى أنه يتغير على الحكومة اليمنية أن تأخذ خطوات جادة لتحسين أسلوب الإدارة والخطط في الموارد الحكومية المحدودة اللازمة بالإصلاحات الضرورية، وضمان التوصل للتوصل في البنية الأساسية ككل أدوات وخدمات الصحة.

وقال روكوت : إن حكومة الوفاق الوطني اليمنية أعدت خططاً موجهة لضخ أعداداً وألوان محددة للعامين القادمين وتصدر الجهة في الميزانية الازمة لتنفيذ الخطة التي تطوي الفترة حتى عام ٢٠١٦م، وهو واحد من أعلى العدالت في العالم مما يقي بضخوط هائلة على كامل الموارد الحكومية المحدودة اللازمة للتوصل في البنية الأساسية ككل أدوات والخدمات المقدمة.

ووصف المدير القطري للبنك الدولي

بصيغة في الميزانية على رخص العمل المطلوب

وأنصاره إلى ذلك يعتبر مهمه من

مسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

القادم به مثل «فرض أسماء

كثير من المتغير الدولي الذي ينافس مع

حكومة الوفاق الوطني لتنفيذ الميزانية

التي تواجه اليمن ونوع الدعم المطلوب

لاستعادة الخدمات الأساسية، وخلق

الوظائف، ووضع الاقتصاد اليمني على

مسار النهوض من جديد».

و وأشار روكوت إلى أن «إنفاق الميزانية

الخلفية الذي قيس بالبنك الدولي

بصيغة في الميزانية على رخص العمل المطلوب

المالية والفنية الجدي للبنك لإلزامه

في الحفاظ على رخص العملية الانتقالية

وبيان مكانتها، مشيراً إلى أنه يتغير

على الحكومة اليمنية أن تأخذ خطوات

جادة لتحسين أسلوب الإدارة والخطط

في الموارد الحكومية المحدودة اللازمة

للتوصل في البنية الأساسية ككل أدوات

والخدمات المقدمة.

وأوضح روكوت أن التأكيد الذي يسانده

الفرات على تحسين الإدارة والمضي في

الإصلاحات التي يساندها المانحون

فلا يقتصر على تحسين الادارة والملاحة

بل يشمل جميع القطاعات.

وأشار روكوت إلى أن «إنفاق الميزانية

الخلفية الذي قيس بالبنك الدولي

بصيغة في الميزانية على رخص العمل المطلوب

المالية والفنية الجدي للبنك لإلزامه

في الحفاظ على رخص العملية الانتقالية

وبيان مكانتها، مشيراً إلى أنه يتغير

على الحكومة اليمنية أن تأخذ خطوات

جادة لتحسين أسلوب الإدارة والخطط

في الموارد الحكومية المحدودة اللازمة

للتوصل في البنية الأساسية ككل أدوات

والخدمات المقدمة.

وأوضح روكوت أن التأكيد الذي يسانده

الفرات على تحسين الإدارة والمضي في

الإصلاحات التي يساندها المانحون

فلا يقتصر على تحسين الادارة والملاحة

بل يشمل جميع القطاعات.

وأشار روكوت إلى أن «إنفاق الميزانية

الخلفية الذي قيس بالبنك الدولي

بصيغة في الميزانية على رخص العمل المطلوب

المالية والفنية الجدي للبنك لإلزامه

في الحفاظ على رخص العملية الانتقالية

وبيان مكانتها، مشيراً إلى أنه يتغير

على الحكومة اليمنية أن تأخذ خطوات

جادة لتحسين أسلوب الإدارة والخطط

في الموارد الحكومية المحدودة اللازمة

للتوصل في البنية الأساسية ككل أدوات

والخدمات المقدمة.

وأوضح روكوت أن التأكيد الذي يسانده

الفرات على تحسين الإدارة والمضي في

الإصلاحات التي يساندها المانحون

فلا يقتصر على تحسين الادارة والملاحة

بل يشمل جميع القطاعات.

وأشار روكوت إلى أن «إنفاق الميزانية

الخلفية الذي قيس بالبنك الدولي

بصيغة في الميزانية على رخص العمل المطلوب

المالية والفنية الجدي للبنك لإلزامه

في الحفاظ على رخص العملية الانتقالية

وبيان مكانتها، مشيراً إلى أنه يتغير

على الحكومة اليمنية أن تأخذ خطوات

جادة لتحسين أسلوب الإدارة والخطط

في الموارد الحكومية المحدودة اللازمة

للتوصل في البنية الأساسية ككل أدوات

والخدمات المقدمة.

وأوضح روكوت أن التأكيد الذي يسانده

الفرات على تحسين الإدارة والمضي في

الإصلاحات التي يساندها المانحون

فلا يقتصر على تحسين الادارة والملاحة

بل يشمل جميع القطاعات.

وأشار روكوت إلى أن «إنفاق الميزانية

الخلفية الذي قيس بالبنك الدولي

بصيغة في الميزانية على رخص العمل المطلوب

المالية والفنية الجدي للبنك لإلزامه

في الحفاظ على رخص العملية الانتقالية

وبيان مكانتها، مشيراً إلى أنه يتغير

على الحكومة اليمنية أن تأخذ خطوات

جادة لتحسين أسلوب الإدارة والخطط

في الموارد الحكومية المحدودة اللازمة

للتوصل في البنية الأساسية ككل أدوات

والخدمات المقدمة.

وأوضح روكوت أن التأكيد الذي يسانده

الفرات على تحسين الإدارة والمضي في

الإصلاحات التي يساندها المانحون

فلا يقتصر على تحسين الادارة والملاحة

بل يشمل جميع القطاعات.

وأشار روكوت إلى أن «إنفاق الميزانية

الخلفية الذي قيس بالبنك الدولي

بصيغة في الميزانية على رخص العمل المطلوب

المالية والفنية الجدي للبنك لإلزامه

في الحفاظ على رخص العملية الانتقالية

وبيان مكانتها، مشيراً إلى أنه يتغير

على الحكومة اليمنية أن تأخذ خطوات

جادة لتحسين أسلوب الإدارة والخطط

في الموارد الحكومية المحدودة اللازمة

للتوصل في البنية الأساسية ككل أدوات

والخدمات المقدمة.

وأوضح روكوت أن التأكيد الذي يسانده

الفرات على تحسين الإدارة والمضي في

الإصلاحات التي يساندها المانحون

فلا يقتصر على تحسين الادارة والملاحة

بل يشمل جميع القطاعات.

وأشار روكوت إلى أن «إنفاق الميزانية

الخلفية الذي قيس بالبنك الدولي

بصيغة في الميزانية على رخص العمل المطلوب

المالية والفنية الجدي للبنك لإلزامه

في الحفاظ على رخص العملية الانتقالية

وبيان مكانتها، مشيراً إلى أنه يتغير

على الحكومة اليمنية أن تأخذ خطوات

جادة لتحسين أسلوب الإدارة والخطط

في الموارد الحكومية المحدودة اللازمة

للتوصل في البنية الأساسية ككل أدوات

والخدمات المقدمة.

وأوضح روكوت أن التأكيد الذي يسانده

الفرات على تحسين الإدارة والمضي في

الإصلاحات التي يساندها المانحون

فلا يقتصر على تحسين الادارة والملاحة